



الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة من منظور محاسبي

The social activities of the organization from an accounting perspective

د.مسلم إبراهيم

جامعة الجلفة (الجزائر)

i.messellem@univ-djelfa.dz

المخلص:	معلومات المقال
<p>تهدف الدراسة لمعرفة مختلف الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة والمتعلقة بمجالاتها الأساسية المتمثلة في المجتمع، الموارد البشرية، البيئة و المنتج الذي تصنعه. كما تهدف أيضا لمعرفة كيفية التعبير عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة محاسبيا من خلال عملية القياس المحاسبي لهذه الأنشطة والتي تتميز بطابعها النقدي وغير النقدي.</p> <p>ومن النتائج المتوصل إليها أن معايير المحاسبة التقليدية غير قادرة على قياس مختلف الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي التي تقوم بها المؤسسة، مما يتطلب استحداث معايير محاسبية موحدة تمكن من القياس الفعلي لهذه التكاليف وجعلها الزامية لكي تظهر ضمن القوائم المالية للمؤسسة وتعبّر بشكل سليم عن الأداء الكلي للمؤسسة.</p>	<p>تاريخ الارسال: 2022/06/13</p> <p>تاريخ القبول: 2022/07/21</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ الأنشطة الاجتماعية ✓ المحاسبة الاجتماعية ✓ القياس المحاسبي ✓ المسؤولية الاجتماعية
Abstract :	Article info
<p><i>The study aims to know the various social activities carried out by the institution and related to its basic areas of society, human resources, the environment and the product that it manufactures. It also aims to know how to express the corporate social responsibility in accounting through the accounting measurement process for these activities, which are characterized by their monetary and non-monetary nature.</i></p> <p><i>One of the findings is that traditional accounting standards are not able to measure the various activities of a social nature carried out by the institution, which requires the development of unified accounting standards that enable the actual measurement of these costs and make them mandatory to appear in the financial statements of the institution and properly reflect the overall performance of the institution.</i></p>	<p>Received 13/06/2022</p> <p>Accepted 21/07/2022</p> <p>Keywords:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ Social Activities ✓ Social Accounting ✓ Measurement Accounting ✓ Social Responsibility.

. مقدمة:

إن القيم الاجتماعية في الفكر المحاسبي هي ترجمة للمدخل الأخلاقي، ولكن بصورة أكثر شمولاً باعتبار أن الإطار الحاكم لها هو المجتمع، ومن ثم اتسعت القيم الأخلاقية لتشمل الرفاهية الاجتماعية، وأضحت العدالة ليست في تحقيق التوازن بين الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة في المؤسسة، وإنما تجاوزتها إلى تحقيق المصلحة المتوازنة بين كافة طوائف وفئات المجتمع، ومن ثم أصبح تقييم المبادئ والقواعد المحاسبية يتم من خلال مدى اتفاقها مع القيم الاجتماعية السائدة باعتبار أن المؤسسة جزء من النظام الاجتماعي وبالتالي عليها مسؤولية مراعاة المنفعة العامة. ومن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يمكن للمحاسبة التعبير عن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية نوجزها على النحو التالي:

- المسؤولية الاجتماعية في الفكر المحاسبي؛
- مجالات الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة؛
- القياس المحاسبي للأنشطة الاجتماعية.

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الاستقرائي وكذلك المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بدراسة واستقراء الحقائق الراهنة المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية من خلال المسح المكتبي و الاطلاع على الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة، و تمّت عملية تحليل المعلومات المحصل عليها في سبيل الخروج بنتائج عامة.

1. المسؤولية الاجتماعية في الفكر المحاسبي:

دفع الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في العصر الحاضر اهتمام المحاسبين بالبحث لتطوير المفاهيم المحاسبية للوصول إلى منهج محاسبي يساهم في قياس الأنشطة الاجتماعية إلى جانب الأنشطة الاقتصادية.

1.1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يرى (Asongu 2007) أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أصحاب المؤسسات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون مبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناعات القرار في المؤسسة، ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بالمعنى العام بأنها العلاقة ما بين المؤسسة والمجتمع التي تعمل ضمن نطاقه، وهي تركز على الالتزامات التي يتوجب على المنظمة الوفاء بها إذا أرادت أن يتم اعتبارها متمتعة بصفات المواطنة الجيدة. (Asongu, 2007, p. 65)

- المسؤولية الاجتماعية هي تحمل المؤسسات لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والموردين والعاملين والبيئة. ويقصد بهذا المفهوم عدم اقتصر المسؤولية على تحقيق الأرباح للمساهمين، أو المسؤولية تجاه الاقتصاد الوطني فقط، ولكن تمتد لتشمل البيئة والعمال وأسرتهم وفئات أخرى من المجتمع. (لمغربل و فؤاد، 2008، ص 89)

- يعرف (Jones 1995) المسؤولية الاجتماعية بأنها مسؤولية المؤسسة الأخلاقية تجاه فئات معينة من أصحاب المصالح الذين يتأثرون بصورة مباشرة بنشاطات المؤسسة. (الغالي، 2004، ص 105)

يلاحظ أن الجديد في هذا التعريف أنه يحدد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه فئات معينة من أصحاب المصالح، وليس تجاه المجتمع بصفة عامة.

- يعرف (Ararat and Gocengol, 2007) المسؤولية الاجتماعية بأنها الوسيلة التي تستخدمها الشركات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها، ومن ثم تصبح برامج المسؤولية الاجتماعية نوعاً من الاستثمار الاجتماعي الذي يهدف إلى بناء رأس المال الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للشركات.

- يعرف (Carroll 1991) المسؤولية الاجتماعية بطريقة أكثر شمولاً، حيث عرفها من خلال أربعة عناصر أساسية وهي: (Carroll Archie, 1991, p. 121)

• **المسؤولية الاقتصادية:** بمعنى أن تكون المؤسسة محققة للأرباح، ويشكل هذا العنصر الأساس الذي تبنى عليه العناصر الثلاثة الأخرى؛

• **المسؤولية القانونية:** بمعنى أن تكون المؤسسة ملتزمة بالقانون باعتباره المنظم للمجتمع؛

• **المسؤولية الأخلاقية:** وهي أن تكون المؤسسة ذات بعد أخلاقي بمعنى أن تلتزم بعمل الإجراء الصحيح والدقيق والعاقل وأن تتجنب الضرر للغير؛

• **المسؤولية الإنسانية:** وهي أن تكون المؤسسة مواطناً صالحاً حيث تقوم بتحسين نوعية الحياة.

- عرف (Drucker) المسؤولية الاجتماعية بأنها " إلتزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهذا الإلتزام يتسع باتساع شرائح أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم ". (الخفاجي و الغالي، 2008، ص 226)

- عرفت المنظمة بأنها : مساهمة الشركة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال مراعاة ما ينتظره المتعاملون منها، مع تعظيم القيمة للمساهمين.

وقد تطورت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من خلال تعامل المؤسسات ورجال الأعمال مع أفراد المجتمع، وتشير الأدبيات المختلفة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظام إدارة الجودة الشاملة لتحسين نوعية المنتج أو الخدمة بشكل

مناسب ومرضى من النواحي الصحية والبيئية وبأنسب الأسعار، وقد كانت سنة 2000 الحد الفاصل لمحاولات دعم مبادرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال إعلان (جوهانسبرج) للخطة التنفيذية للمؤتمر العالمي عن التنمية المستدامة 2002، وقد حدث ذلك

في الوقت الذي نشرت فيه المفوضية الأوروبية الورقة الخضراء (The green paper) في عام 2001 والتي تضمنت إطار عمل أوروبي للترويج للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. (francoise & EILLARD, 2004, p. 5)

من خلال المفاهيم السابقة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة يمكن استخلاص تعريف شامل لمختلف الأفكار التي أوردها الباحثون حيث نعرفها بأنها التزام المؤسسات تجاه مجتمعاتها بالوفاء بنشاطات معينة، تتفق مع قيم وتوقعات ومفاهيم المجتمع. وتساهم في حل مشكلاته،

أو التخفيف من حدتها، بحيث يحقق هذا الالتزام التوازن بين أطراف متعددة ولكنها مترابطة، تتمثل بمصالح وحاجات كل من المؤسسة، العاملين فيها والبيئة الخارجية والمجتمع بصفة عامة.

2.1- ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ظاهرة حديثة نسبياً تبلورت صورتها بعد أن اتجهت الاقتصاديات الحديثة نحو المساعدة في تحقيق الرفاه الاجتماعي. وبسبب الدور المحوري الذي تقوم به المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية أصبحت المحاسبة بشكل أو بآخر عامل

أساسي في السعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي لكامل فئات المجتمع بينما كانت مسؤوليتها في السابق تقتصر على تحقيق الرفاه الاقتصادي لملاك المؤسسة، ولكن رغم التطور الذي مثلته المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مجال المحاسبة إلا أن الإطار المفاهيمي لهذه المحاسبة لا

يزال يعاني من غموض كبير لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف ببعض النقاط الأساسية التي يتكون منها الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

1.2.1 - نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية

ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية "في الفكر المحاسبي في بداية العقد السادس من القرن العشرين، كما يتحدث أغلب الباحثين في أوروبا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فلم يتم الاهتمام بها إلا بعد أن شكلت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين (AAA)، لجنة أوكلت إليها مهام معالجة مشكلة القياس والإفصاح المحاسبي المتعلق بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وكان ذلك في العقد السابع من القرن العشرين. (Rob, 2001, pp. 9-12)

وفي فترة السبعينيات من القرن الماضي نالت المسؤولية الاجتماعية اهتمامًا ملحوظًا، ولاقت قبولًا واضحًا، تلاها خلال الثمانينيات والتسعينيات إهمالًا واضحًا وصل إلى حد التجاهل الكامل من استكمال البحث المحاسبي العلمي. أما المحاسبة البيئية فقد بدأت بذورها أيضًا في السبعينيات، وقد استمر الاهتمام البحثي بها بطيئًا، إلى أن لاقت انبعاثًا وولادة جديدة خلال التسعينيات، وبعدها عاد الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية في أواخر التسعينيات. مع نهاية القرن الماضي، والدخول في الألفية الجديدة، بدأت كل من المحاسبتين الاجتماعية والبيئية تتكاملان معًا، وتحوزان اهتمام علم الإدارة والمحاسبة والاجتماع والقانون والأحياء والبيئة، لتصبح تسمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي البديل لهما. (حسنين، 2000، ص 13)

2.2.1 - تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تشترك جميعها في خصائص توسعة الشروط التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند قياس الأداء والنظر إلى المؤسسة وعلاقتها بالبيئة المحيطة بها ويمكن ذكر بعض التعريفات التي ظهرت في الأدبيات المحاسبية على النحو التالي:

- مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمؤسسات وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المؤسسات.

حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمنظمات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي منظمة من قبل المجتمع.

- المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي من مدخل اجتماعي وذلك باعتبارها - أي المؤسسة - عضو فاعل في المجتمع ترتبط بالفئات الأخرى فيه ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من قواعد العقد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات.

- تعرف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أنها عملية توصيل التأثيرات البيئية والاجتماعية للنشاطات الاقتصادية للمؤسسة إلى المجاميع ذات الاهتمام داخل المجتمع والمجتمع بشكل عام. وبهذا فهي تتضمن توسعة المسؤولية للمؤسسات إلى أبعد من الدور التقليدي.

- المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي توسعة الإفصاح لجوانب غير تقليدية مثل توفير معلومات عن التلوث أو تخفيضه. وهي تعبر عن الشكل الشامل للمحاسبة. (Mook & Richmond, 2003, p. 58)

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمؤسسة معينة وتوصيل تلك المعلومات اللازمة للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بوظيفتي الأداء الاجتماعي للمؤسسات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة من قبل المجتمع.

3.2.1- أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي لا تشمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية ، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمؤسسة ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي؛ (Toms, 2002, p. 201)

- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي لها آثار اجتماعية (أثر قرارات المؤسسة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد) ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية ، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي؛

- تقييم ودراسة الاستراتيجيات والممارسات العملية للمؤسسات ذات الأثر المباشر على الموارد والطاقة والتي هي أساسا ملك للمجتمع والأجيال القادمة، وبيان فيما إذا كانت هذه الممارسات تنسجم مع أولويات وطموحات الأطراف الاجتماعية المختلفة. ويتطلب هذا الهدف إيجاد أساس مناسب لقياس الأداء الاجتماعي، الأمر الذي مازال يعتبر من أهم التحديات التي تواجه محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛ (نعيمات و حسين، 2011، ص 318)

- توفير معلومات ملائمة بطريقة مثلى لكل أفراد المجتمع حول أهداف وسياسات وبرامج وأداء ومساهمة المؤسسة في مجال الأهداف الاجتماعية. ونعني بالمعلومة الملائمة في هذا السياق تلك المعلومة التي تقدم لغرض تسهيل وترشيد عملية اتخاذ القرارات لأفراد المجتمع فيما يتعلق بالاختيار الاجتماعي، وتخصيص الموارد الاجتماعية. في حين يقصد بالطريقة المثلى الاستراتيجية المستخدمة في التقرير عن التكلفة والمنفعة، والتي توازن بين أوجه التعارض المحتملة في المعلومات الاجتماعية بالنسبة للأطراف المستفيدة من النشاط الاجتماعي للمؤسسة داخل المجتمع، ويرتبط تحقيق هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي؛

- فتح المجال أمام المؤسسة للإفصاح عن أداؤها الاجتماعي، سواء في شكل تقارير اجتماعية مستقلة أو معلومات مرتبطة بالتقارير المالية. فالتقييم السليم لأداء المؤسسة يجب أن يشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية. وحتى يتسنى تقييم الأداء الاجتماعي فإنه يجب الإفصاح عن هذا الأداء بأي شكل من أشكال الإفصاح المحاسبي.

فالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى توفير معلومات للرقابة على إدارة المؤسسة وذلك من حيث إلتزامها بمسئولياتها الاجتماعية من عدمه، فالغرض من محاسبة المسؤولية الاجتماعية هو المساعدة في تقييم مدى تنفيذ المؤسسة لالتزاماتها الاجتماعية.

فالأخذ بفلسفة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يحتم النظر إلى المؤسسة على أنها عقد وكالة تتحمل فيه الإدارة نوعين من المسؤولية هما:

• دور الوكيل المالي تجاه أصحاب المؤسسة؛

• دور الوكيل الاجتماعي لباقي الأطراف الأخرى ذات المصلحة.

وعليه فإن المؤسسة تكون مسؤولة عن تحقيق الربح بالنسبة للوكالة الأولى، وعن المساهمة في الرفاهية الاجتماعية بالنسبة للوكالة الثانية. وانسجاما مع هذه الأدوار يمكن القول بأن الغرض الأساسي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يكمن في توفير المعلومات التي من شأنها التقييم الصريح لأثر نشاطات المؤسسة على المجتمع. (العتيبي، 2009، ص 17)

يمكن القول أن الهدف الأساسي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يجب أن يتضمن قياس وتسجيل مدى التأثير السليبي والايجابي للمؤسسة على البيئة والمجتمع بشكل عام، ومن ثم الإفصاح عن ذلك التأثير إلى جميع أطراف المجتمع بشكل مناسب وبمقاييس عادلة، سواء بطريقة كمية أو وصفية أو غير ذلك.

2. مجالات الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة:

ليس هناك اتفاق على الأنشطة التي تعتبر داخل نطاق المحاسبة الاجتماعية والأنشطة التي لا تدخل ضمن هذا النطاق ولكن هناك معياران للتمييز بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية هما: (حسام، 2002، ص 89)

وجود أو عدم وجود الإلزام القانوني بالنشاط فالأنشطة الاجتماعية هي الأنشطة التي تنفذها المنظمة اختياريًا للإيفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع أي أن صفة الاختيار أو الالتزام هي التي تحدد طبيعة النشاط فيما إذا كان اجتماعي أم لا؛

معيار النشاط ذاته أي أن الأنشطة الاجتماعية تشمل كل الأنشطة ذات الطبيعة الاجتماعية وليس فقط الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بصفة اختيارية.

2.1. مجالات الأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية:

التعدد والتنوع الصناعي وزيادة الانتاج الملحة والتنافس السوقي استدعى مزيدا من الضبط الإداري والرقابي ، فتشكلت الادارات المتخصصة وعلى رأسها إدارة الموارد البشرية و منظومة القوانين والتعليمات الراعية للحقوق والواجبات والمطبقة لشروط وتعليمات وقوانين المنظمات الدولية والحقوقية العالمية ، والتي تشكلت لذات الدواعي. ويلعب المورد البشري دوراً مهماً وفاعلاً في نشاط المؤسسات وهو العنصر الفاعل في التشغيل والإنتاج. (يزيد، 2009، ص 10)

تشمل الموارد البشرية جميع العاملين في المؤسسة الاقتصادية بغض النظر عن طبيعة أعمالهم ومواقعهم في الهيكل التنظيمي ، والمسؤولية عن أداء المهام والواجبات التي تؤدي الى تحقيق أهداف المؤسسات، وتلعب الموارد البشرية المتعلمة والمتدربة دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ومن خلال قيامها باكتشاف واستغلال بقية الموارد للمؤسسة، وجعلها صالحة للاستعمال في العملية الاجتماعية.

وتمثل هذا مجالاً داخلياً من مجالات المحاسبة عن الأداء الاجتماعي ، والذي يشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين ظروف العاملين بشكل عام، بغض النظر عن طبيعة أعمالهم ومواقعهم في الهيكل التنظيمي.

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي توجه تلبية لمتطلبات العاملين بالمشروع الاقتصادي وتحسين أحوال العمال بصفة عامة. ويندرج تحت هذا المجال كافة الأنشطة الاجتماعية التي تتناسب وظروف وحجم أعمال كل مشروع وإمكانياته المالية، من أجل تحسين الفعالية الاجتماعية لعملياتها الداخلية المتعلقة بالتنظيم البشري الداخلي.

وتسعى المؤسسة إلى الإيفاء بالتزاماتها الاجتماعية نحو مواردها البشرية من أجل تعميق حالة الرضا والشعور بالانتماء لدى العاملين تجاه المؤسسة الاقتصادية، وبما ينعكس إيجابياً على الوحدة من خلال زيادة إنتاجية العامل وتخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح وغير ذلك من المنافع المتحققة. وقد أثبتت التطورات الذي حدثت في دراسات العلوم السلوكية ودوافع الفرد والجماعات ودراسة أثر الجوانب النفسية والسلوكية ، ان رغبة العاملين بالعمل والانتماء ستزداد وان قدرتهم الانتاجية ستتطور بصورة عامة حيث تقوم الإدارة بتوفير الظروف الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والصحية الملائمة.

وقد أدت التطورات التقنية إلى التأكيد والاهتمام بالناحية النوعية للموارد البشرية، لذلك تحظى اعتبارات التدريب والتكليف مع طرق الانتاج المتغيرة والمقدرة على الابتكار باهتمام خاص من قبل المؤسسات كما تهتم التشريعات بحماية الموارد البشرية فتحدد سياسات التوظيف وشؤون العاملين ، وتنظم معالجة هذه الامور من حيث الشكل والمضمون . كما تستجيب المؤسسات لهذا المجال لما له من نتائج اقتصادية ايجابية، فتحقيق سلامة العاملين في النواحي الصحية والنفسية ووقايتهم من أخطار المهنة يؤدي إلى زيادة كفاءتهم الانتاجية.

وعلى ضوء ما سبق عرضه يمكن تحديد بعض الأنشطة التي تؤدي الى زيادة القدرات الانتاجية الخاصة بالموارد البشرية للوحدة الاقتصادية على النحو التالي:

- أ - توفير فرص عمل لأفراد المجتمع، وتحسين المستوى المعيشي للعاملين في المؤسسة عن طريق رفع أجورهم ومرتباتهم بما يليق والمهام والأعباء التي يؤديونها، ومنح المكافآت ذات الطابع الاجتماعي؛ (حسن، 2006، ص 162)
- ب - توفير مستلزمات العمل الضرورية للحفاظ على صحة و سلامة العاملين من مخاطر العمل؛
- ج - تدريب العاملين وتأهيلهم من خلال وضع برامج تدريبية جديدة بهدف تطوير القدرات وتبادل الخبرات؛
- هـ - المحافظة على استقرار العمالة بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة.

2.2. مجالات الأنشطة المتعلقة بالمجتمع المحلي:

تعد المؤسسة جزءاً من المجتمع المحيط بها وأن بقائها وازدهارها في الأمد البعيد مرهون بدرجة تفاعلها مع المجتمع، لذا الهدف من القيام بالأنشطة الاجتماعية في هذا المجال هو تحقيق رفاهية المجتمع والارتقاء بمستواه الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، بما يؤدي الى خلق انطباع جيد عن المؤسسة لدى المجتمع المحيط بها ، وبالتالي تصبح منظمة مقبولة ومرغوبة من قبل المجتمع. (أحمد، 2003، ص 29)

لقد وردت أفكار عديدة حول مفهوم المجتمع المحلي وطبيعة العناصر التي يتكون منها ، ولكنها اتفقت جميعا على ان المجتمع المحلي هو مجموعة من الأفراد والمؤسسات التي تحيط بالمؤسسة والتي من شأنها إقامة علاقة جيدة معها أي مع بيئة المؤسسة. وأن قيام علاقة وطيدة بين المجتمع وبين المؤسسة ضرورية ، يجب أن تسعى إلى تحقيقها جميع المنظمات والمؤسسات، لأنها تؤدي جميع نشاطاتها ضمن إطاره ، ولأن إمكانياتها في النجاح تتحدد بمقدار تفاعلها وتكيفها معه، حيث إنها تحتاج إلى دعمه وتأييده، في سبيل أن تستمر وتتقدم، ولذلك فإنها يجب أن تتحمل كامل مسؤوليتها الاجتماعية تجاهه، طالما هي في حاجة ماسة إلى مسانده في مختلف المجالات.

إن وجود مشاكل اجتماعية داخل المجتمع من شأنه التأثير في نشاط المؤسسة، لذلك نجد أغلب الوحدات قد جعلت الأنشطة الاجتماعية أهم أهدافها الرئيسة التي تسعى إلى تحقيقها من دون أن تشغلها الأهداف الاقتصادية عن رعاية الجانب الاجتماعي الذي يمكن ان ينعكس أثره على الأهداف الاقتصادية.

يتضمن هذا المجال مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تنفذها المؤسسة، التي تهدف إلى تحقيق فائدة إلى الجمهور بشكل عام. ومن هذه النشاطات نعرض المجالات الفرعية التالية:

- مساهمات في المجتمع: دعم المؤسسات العلمية، دعم هيئات الرعاية الصحية، دعم الجمعيات الخيرية؛
- مساهمات لحل مشكلة النقل : توفير وسائل نقل للعاملين، دعم إنشاء وتعبيد الطرق، توعية جماهيرية بأداب السير؛
- مساهمات لحل مشكلة الإسكان: إنشاء مساكن للعاملين، دعم برامج إسكان شعبي ميسر؛
- مساهمات لحل المشكلة الصحية: دعم برامج الطب الوقائي ،توفير وسائل و إمكانيات وخدمات العناية بالصحة؛
- رعاية مجموعات معينة من أفراد المجتمع: من خلال المساهمة في رعاية المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة،المساهمة في رعاية الأطفال والمسنين، المساهمة في رعاية المشردين والمدمنين.

3.2. مجالات الأنشطة المتعلقة بالبيئة:

إن مراعاة الجوانب البيئية من طرف المؤسسات تعد ركيزة أساسية لزيادة قدرتها التنافسية من خلال ما تسهم به في القضاء على التلوث وتطوير الأداء البيئي، كما أن احترام البيئة والحفاظ عليها يحسن من سمعة المؤسسة وصورتها وزيادة قدرتها على اكتساب أسواق جديدة ومستهلكين جدد. يعد هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمشروع لأن مشكلة التلوث البيئي تعد إحدى المشاكل المنتشرة في كل مكان من العالم، وقد أصاب التلوث كل عناصر البيئة المحيطة بالإنسان، وقد برزت مشكلة التلوث البيئي منذ الثورة

الصناعية حيث رافق تلك الثورة كثير من السلبيات لعل من أهمها مشكلة التلوث البيئي، لان التوسع في النشاط الصناعي يؤدي إلى استنفاد بعض الموارد الطبيعية التي مصادرها محدودة، وكذلك النشاط الصناعي يتسبب في مخلفات صناعية تؤثر في البيئة والمجتمع المحيط بها، والبيئة لا يمكن العيش فيها والتمتع بجمالها إن لم نحافظ عليها ، وقد نتج عن تلك الضغوط التي مارسها جماعات حماية البيئة والتنظيمات الناشطة في مجال حقوق المستهلكين أن قامت معظم الحكومات بترجمة هذا الاهتمام إلى قوانين وتشريعات بيئية يجب على الوحدات الالتزام بها حيث ترى بعض المنظمات أنه من الممكن تحقيق مكاسب اقتصادية ومكانة اجتماعية عند اتخاذ مبادرات تعبر عن التزامها بالبيئة (علي، 2006، ص 17).

لأهمية هذا المجال من الأنشطة الاجتماعية ، ضرورة تحمل المؤسسات أعباء المساهمة في الحد من التلوث ، والحفاظ على الموارد الطبيعية بتطبيق اللوائح القانونية خاصة بالحد الأقصى المسموح بالتلوث والاقتصاد في استخدام المواد الخام وتصميم المنتجات والعمليات التشغيلية بما يؤدي الى تقليل حجم المخلفات الناتجة عنها.

يجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المنظمة بالمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء ووضع البرامج للتخلص من المخلفات الصلبة، ومساهمة المؤسسة في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها.

بناء على ما سبق، فإنه يجب على المؤسسات الاقتصادية القيام بمجموعة من الأنشطة بهدف تخفيض التلوث البيئي، وهذه الأنشطة هي: (محمد ع.، 2008، ص 51)

- الالتزام بنصوص القانون فيما يتعلق بمسببات تلوث الهواء أو المياه أو الضوضاء؛
- التخلص من المخلفات بطريقة تؤدي إلى تخفيف التلوث إلى أدنى حد ممكن؛
- الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والعمل على إيجاد مصادر بديلة جديدة؛
- تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء؛
- التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث؛
- التقيد بالمقاييس أو المعايير البيئية في تنفيذ المشروعات التنموية؛
- دعم تمويل الدراسات والبحوث الخاصة بمنع أو تخفيض التلوث البيئي؛
- توفير المعدات اللازمة للحماية من التلوث أو لمراقبة مستويات التلوث وعدم السماح بتجاوز النسب المسموح بها.

4.2. مجالات الأنشطة المتعلقة بحماية المستهلكين للمنتوج أو الخدمة:

تعد المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين أحد المجالات الجوهرية للأداء الاجتماعي للمؤسسات وإن فكرة حماية المستهلك ليست حديثة العهد ، فهي قديمة تعود إلى بداية انطلاق الحضارة الإسلامية عندما حرم الغش وتمت متابعته في الأسواق، كما ورد في حديث الرسول محمد صلى الله عليه وسلم (من غشنا فليس منا) ، كما حرم الإسلام الممارسات غير العادلة والعقود التي قد تؤدي إلى الإضرار بالناس وصحتهم والعقود غير واضحة النتائج ، وهذا لم يعد أمراً اختيارياً بل واقعا فرض نفسه على المؤسسة، لأن رضا و وولاء المستهلك يعتبر الرهان الأكبر للمؤسسات. لذلك عليها أن تعطي أهمية كبيرة للمستهلك لأن تنمية وتطوير العلاقات مع المستهلك هي التي تزيد من حجم ولائهم وثقتهم بالمؤسسة. فمعادلة النجاح لم تعد تستند إلى الترويج الإبتكاري أو الاتجاهات الإيجابية أو المنتج المميز أو السعر الملائم فحسب ولكنها تستند في المقام الأول إلى بناء علاقة شراكة ناجحة بين المؤسسة وزبائنها. (محمد و محمود، 2010، ص 10)

إن مفهوم حماية المستهلك هو أن المستهلك قد يضلل في مواصفات السلعة أو في البيانات اللازمة للتعرف على كفاءة خدماتها، أو شروط البيع أو أماكن الشراء... الخ.

وإن ظهور كثير من الجمعيات والهيئات الخاصة بحماية المستهلك وكذلك صدور القوانين والتشريعات من قبل الدولة والخاصة بالشروط الفنية للسلع المنتجة والبيعية، أدى الى التزام إدارة المؤسسة بالأنشطة الاجتماعية الخاصة بمجال حماية المستهلك وأصبح ضروريا ومهما، ومن هذه الجوانب توفير عناصر الأمان في المنتج، وتوفير مراكز لصيانة المنتجات المباعة، والقيام بإعداد برامج اعلامية لتعرف المستهلكين على خصائص المنتج وطرق ومجالات استخدامه، وتوفير كافة البيانات على غلاف السلعة الخاصة بالمكونات وتواريخ الصلاحية والتعريف بحدود ومخاطر الاستخدام.

إن هذه النشاطات الاجتماعية ليست إلزامية لجميع المؤسسات، ولكنها تتوقف على طبيعة النشاط، أي أن اختيار مجموعة الأنشطة يتوقف على حجم المؤسسة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحيطة بها وكذلك وجود حكم قانوني بالالتزام وتنفيذ العديد من الأنشطة الاجتماعية.

3. القياس المحاسبي للأنشطة الاجتماعية:

1.3 قياس عمليات مجال المساهمات العامة:

تتسم العمليات التي ينطوي عليها مجال المساهمات العامة بأن تأثيراتها عامة بمعنى أنها تقع على جميع أفراد المجتمع حتى وإن كانت غايتها المباشرة تحقيق منافع أو منع أضرار عن فئة اجتماعية معينة.

1.1.3 - القياس النقدي لتأثيرات مجال المساهمات العامة:

ولقياس تأثيرات العمليات المرتبطة بمجال المساهمات العامة يجب التمييز بين نوعين من هذه العمليات:

1.1.1.3 - العمليات المباشرة:

وهي تتعلق بمساهمات المؤسسة في حل المشكلات الاجتماعية بطريقة مباشرة من خلال قيامه بعمليات اجتماعية معينة، وغالبًا ما يقع تأثير هذه العمليات على الفئات الاجتماعية التي ترتبط مباشرة بالمشروع، كالعاملين أو ترتبط بصورة غير مباشرة كسكان المنطقة الموجود بها المؤسسة. مثال ذلك توظيف عمالة زائدة، توظيف المعاقين، مساهمات في تحسين الظروف المعيشية للأسر المحتاجة والفقيرة (الحد من الفقر) مساهمات دعم الأبحاث العلمية ومؤسسات التعليم، توفير مراكز ثقافية وأندية رياضية، مساهمات دعم الجمعيات والمنظمات الخيرية... إلخ. وهي إما أن تكون مساهمات إجبارية أو مساهمات اختيارية ويمكن تقدير قيمة هذه التأثيرات كالتالي:

- توظيف عمالة زائدة:

تتدخل بعض الدولة في سياسة التوظيف الخاصة بالمشروعات عن طريق نظام التعيين الإلزامي. هذا ما يؤدي إلى توظيف عاملين في المؤسسات بما يزيد عن الحاجة الحقيقية لها وهو ما يعرف بظاهرة البطالة المقنعة، وتقاس هذه المساهمة من خلال الأجور التي تمنحها المؤسسة لهذه العمالة الزائدة.

- توظيف المعاقين:

قد تصدر بعض الدول تشريعات تلزم المؤسسات العاملة على أراضيها بتوظيف عدد معين من المعوقين لا يقل عن حد معين من إجمالي عدد العاملين، الأمر الذي يؤدي إلى تحمل المشروع بمبالغ إضافية تعد مساهمة اجتماعية موجبة، وتقاس هذه المساهمة من خلال الأجور التي تدفعها المؤسسة لهذه الفئة.

- المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للأسر المحتاجة والفقيرة:

تتوقف المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للأسر المحتاجة والفقيرة على المقابل الذي تحصل عليه تلك الأسر. لذلك ولتحديد مدى المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للأسر المحتاجة والفقيرة، يتم الافتراض بأن حصول الأسرة على المبلغ المحدد لها يعد من قبيل التزام المؤسسة الذي يعمل ضمن أداء المسؤولية الاجتماعية.

- دعم الأبحاث العلمية ومؤسسات التعليم:

قد تقوم المؤسسة بإعداد برامج لدعم الأبحاث العلمية ومؤسسات التعليم إدراكاً منه بأهمية دعم البحث العلمي في تطوير ورقي المجتمع، وما ينعكس على سمعة المؤسسة والأساس المعتمد في قياس هذه المساهمة، هو قيمة ما يتحمله من تكاليف مقابل توفير هذه الدعم. وهكذا يمكن استخدام نفس القياس على مساهمات دعم الجمعيات والمنظمات الخيرية، أما سمعة المؤسسة وهي من المنافع الاجتماعية فيمكن قياسها من خلال تقييم قيمة أصول المؤسسة بافتراض أنها ستعرض للبيع. وبالمقارنة بين قيمة أصوله قبل وبعد الأنشطة الاجتماعية يتضح الفرق.

2.1.1.3- العمليات غير المباشرة:

العمليات غير المباشرة تدخل في نطاق المسؤولية الاجتماعية الاختيارية وتأثيرات هذه العمليات غالباً ما تتصف بالعمومية لدرجة يصعب معها على المؤسسة تقدير نصيبه منها، لذا فالأساس المستخدم في تقدير قيمة هذه المساهمات هو قيمة التضحيات التي تتحمل المؤسسة أعبائها للقيام بهذه العمليات.

وتجدر الإشارة في النهاية إلى أنه بالإضافة إلى القياس الكمي للمساهمات العامة فإنه يتم اللجوء إلى القياس الوصفي، وخصوصاً من أجل توصيف الأهداف الاجتماعية التي تقع خلف المساهمات العامة التي يقوم بها المشروع.

2.1.3 - القياس غير النقدي لتأثيرات مجال المساهمات العامة:

بالإضافة إلى المعلومات التي توضح نتائج القياس النقدي لتأثيرات العمليات الاجتماعية لمجال المساهمات العامة، فإن قياس هذه التأثيرات في صورة كمية غير نقدية يمكن أن يوفر معلومات تضيف دلالة بيئية واجتماعية أكثر وضوحاً. ومن أمثلة هذه المعلومات: عدد العاملين الذين يزيدون عن حاجة المشروع، نسبة المعوقين إلى إجمالي العاملين، عدد الأفراد من خارج المشروع الذين تم تدريبهم ... الخ.

2.3 - قياس عمليات مجال الموارد البشرية:

عادة ما تنظم كل دولة الشؤون المرتبطة بالحفاظ على مواردها البشرية، لذا يمكن القول بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الموارد البشرية غالباً ما تدور في نطاق المسؤولية الاجتماعية الإجبارية. ومن أنشطة المؤسسة الاجتماعية اتجاه الموارد البشرية مساهمات تحسين الرفاهية المادية للعاملين في المشروع، توفير وحدات سكنية للعاملين في المؤسسة، توفير وسائل نقل ومواصلات للعاملين في المشروع وغيرها من العمليات الاجتماعية الأخرى.

1.2.3-القياس النقدي لتأثيرات عمليات مجال الموارد البشرية:

يعد مجال الموارد البشرية مجالاً داخلياً في غالبية الأحيان، حيث توجه عملياته لتلبية متطلبات العاملين في المؤسسة. لذلك فإن تأثيراتها تكون مباشرة على هؤلاء العاملين. أما عن أهم مجالات المساهمات في مجال الموارد البشرية وأسلوب قياسها كالتالي:

- إعداد وتنفيذ برامج تدريب العاملين:

يؤدي تدريب العاملين إلى زيادة مهاراتهم وبالتالي زيادة إنتاجيتهم والذي سيؤدي إلى زيادة الدخل المتوقع أن يحصلوا عليه من عملهم. ولقياس المساهمة الاجتماعية فيما يختص ببرامج تدريب العاملين، يمكن الاعتماد على تكلفة هذه البرامج كأساس لتقدير مساهمة المؤسسة في هذا المجال، لكن غالباً ما تقل قيمة هذه البرامج عن قيمة ما يعود على العاملين من منافع نتيجة التدريب، لذا فإن المنافع التي يحصل عليها العاملون الذين خضعوا لبرامج التدريب والمتمثلة في مكاسب مادية إضافية يعد أساساً صالحاً لقياس المساهمات الاجتماعية فيما يختص ببرامج التدريب. (مطر و السويطي، 2008، ص 442)

- توفير بيئة عمل مادية تتصف بالأمن:

تعد مساهمة المؤسسة في توفير بيئة عمل مادية تتصف بالأمن من المساهمات التي يقوم بها التزامًا بمسؤوليته الاجتماعية الإجبارية، حيث تفرض القوانين في معظم الدول على المؤسسات اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتأمين بيئة العمل بما يكفل حماية العاملين من مخاطر العمل وأضراره.

- المساهمة في تحسين الرفاهية المادية للعاملين:

وتتوقف الرفاهية المادية للعاملين على المقابل المادي الذي يحصلون عليه. وتقوم الدولة بالتدخل في تحديد المبلغ الذي يحقق للعاملين مستوى معقول من الرفاهية وذلك من خلال إصدار فئات الأجور، المرتبات والعلاوات. لذلك ولتحديد مدى المساهمة في تحسين الرفاهية المادية للعاملين يتم الافتراض بأن حصول العامل على المبلغ المحدد له من قبل الدولة يعد من قبيل التزام المؤسسة الذي يعمل ضمنه في أداء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية، أما إذا تقاضى العامل مبالغ إضافية تزيد على الأجر المحدد قانونًا ونسبة متساوية مع نسبة الزيادة في إنتاجيته، تكون تلك المبالغ من قبيل مكافأة العامل على نشاطه، أما المبالغ التي تزيد عن ذلك فتعد من قبيل المساهمة الاجتماعية الاختيارية للمؤسسة.

- توفير وحدات سكنية للعاملين:

قد تتجه بعض المؤسسات إلى تأمين وحدات سكنية للعاملين، إما امتثالًا لمتطلبات قانونية، أو من خلال مبادرة خاصة من قبل هذه المشاريع. وتجدر الإشارة إلى أن مساكن العاملين التي يتم تمويلها من النسب المخصصة لهم من الأرباح لا تعد من قبيل المساهمة الاجتماعية، حيث يقتصر ذلك على مساكن العاملين المملوكة للمؤسسة أي تتحمل المؤسسة نفقات حيازتها. أما عن الأساس المستخدم في تقييم هذه المساهمة، فهو يتمثل في إيجاد قيمة التضحية للمستأجرين مقابل حق الانتفاع بهذه العقارات.

- توفير وسائل نقل للعاملين:

تعمل المؤسسات عادة على توفير وسائل نقل للعاملين إما وفقًا لتعليمات قانونية أو وفقًا لمبادرة خاصة من قبل هذه المشاريع. والأساس المعتمد في قياس هذه المساهمة هو إما تقدير ما يتحمله من تكاليف مقابل توفير هذه الوسائل، أو من خلال تقدير ما يتحقق للعاملين من منافع نتيجة استفادتهم من هذه الخدمة.

2.2.3- القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات مجال الموارد البشرية

وهي لا تعتمد على القياس النقدي بشكل كلي، وإنما من يتم من خلال استخدام القياس الوصفي للنشاط. ومن هذه المعلومات (عدد العاملين المستفيدين من برامج التدريب، مؤشرات توضح جهود المؤسسة في توفير بيئة عمل مادية تتصف بالأمن).

3.3. قياس عمليات مجال المساهمات البيئية:

ينطوي مجال المساهمات البيئية على مجموعة من العمليات التي تؤثر على نوعية البيئة الطبيعية، والتي تتمثل بتجنب مسببات تلوث الهواء وإحداث الضوضاء والتخلص من المخلفات بطريقة تقلل من تلوث المياه والتربة والمساهمة في تحسين المظهر الجمالي للبيئة. ونتيجة لتعدد خصائص تأثيرات العمليات المرتبطة بمجال المساهمات البيئية، فإنه يصعب قياسها مباشرة بمقياس كمي عام موحد ينسحب عليها جميعًا، لذا فإن مدخل القياس متعدد الأبعاد الذي سبق التأكيد على أنه أكثر المداخل ملائمة لقياس العمليات ذات المضمون الاجتماعي، حيث سيتم دراسة كيفية القياس النقدي والقياس غير النقدي لتأثيرات العمليات الاجتماعية التي تؤثر على نوعية البيئة.

1.3.3 - القياس النقدي لتأثيرات عمليات مجال المساهمات البيئية:

غالبًا ما يحدد القانون مستويات قياسية للتلوث ويفترض أن الالتزام بما يحقق الحد الأدنى من سلامة البيئة، لذا فإن العمليات التي ينطوي عليها مجال المساهمات البيئية ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية الإجبارية للمؤسسة وعند قياس قيمة مساهمات المؤسسة في هذا المجال ينبغي التفرقة بين التالي: (الأميرة و بدوي، 1992، ص 56)

- المساهمات الموجبة: التي ترتبط بتحقيق المؤسسة للمستويات القياسية للتلوث (مساهمات إجبارية) وقيامه بتحقيق مستويات أفضل (مساهمة اختيارية).

- المساهمات السالبة: التي تنشأ في الحالات التالية:

- عدم قيام المؤسسة بأي عمليات رقابة على التلوث؛
 - قيام المؤسسة بعمليات الرقابة على التلوث بصورة جزئية؛
 - وجود المؤسسة بمنطقة تجمع صناعي، حيث توجد العديد من المشروعات الصناعية والذي يؤدي بدوره إلى تراكم مسببات التلوث بكميات تفوق المستويات القياسية.
- والمشكلة الأساسية هنا تكمن في إمكانية قياس قيمة أضرار التلوث، بالإضافة إلى مشكلة تحديد نصيب كل مشروع من قيمة الأضرار، والمشكلات السابقة تنطبق على كل من تلوث الهواء وتلوث المياه والتربة، وسيتم التعرض لهذه النقاط على النحو التالي:
- في مجال تلوث الهواء:

يترتب على التزام المؤسسة بتحقيق المستويات القياسية لتلوث الهواء مجموعة من التكاليف

والتي تعد بمثابة تضحية إجبارية تفرضها الدولة، لذلك يتم قياس أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية لعمليات الرقابة على تلوث الهواء بمقدار تكلفة ما يقوم به المشروع من برامج رقابة على تلوث الهواء. ومن أهم بنود هذه التكلفة (إهتلاك معدات وأجهزة رقابة التلوث ومصروفات تشغيلها، المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه البرامج، تكاليف البحوث الخاصة بالتلوث) كذلك تدخل ضمن التكلفة أيضًا تكلفة عمليات الرقابة الإضافية لتلوث الهواء والتي تعد تجسيدًا لأعباء المسؤولية الاختيارية. هذا فيما يتعلق بأسس قياس المساهمات الاجتماعية الموجبة. أما عن قياس المساهمات الاجتماعية السالبة، والتي تتمثل في الأضرار الناتجة عن زيادة

مستويات التلوث عن المستويات القياسية، فإنه يمكن تقدير قيمة الضرر الذي يصيب الأفراد علل أساس إيجاد القيمة الحالية للمكاسب النقدية المتوقعة التي كان سيحصل عليها الشخص لو لم يتعرض للضرر كالوفاة المبكرة، ويتطلب حساب هذه القيمة على بيانات عن متوسط العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة، والمكاسب النقدية المتوقعة أن يحصل عليها الشخص طوال هذه الفترة واحتمالات بقاءه على قيد الحياة خلالها، والمعدل المناسب لحصم المكاسب النقدية لهذه الفترة. أما إذا انقطع الشخص عن العمل فيقاس الضرر على أساس المكاسب النقدية التي كان سيحصل عليها الشخص لو لم يصاب بالمرض، هذا بالإضافة إلى ما يتم تحمله من نفقات العلاج وتعويض الأجر الذي سيحصل عليه المريض خلال فترة علاجه. هذا بالنسبة لتقدير قيمة الضرر الذي يصيب الأشخاص بسبب التلوث، أما إذا كانت عمليات المؤسسة قد نتج عنها مخلفات أدت إلى الأضرار بالموارد أو المباني أو المرافق الموجودة في محيط المشروع، فيقاس الضرر على أساس تقدير نفقات التصحيح.

- في مجال تلوث المياه والتربة:

تضع الدول مواصفات واشتراطات يجب توافرها في المخلفات السائلة التي يتم التخلص منها في المجاري المائية أو في الأرض، والناجحة عن أنشطة المشروعات الصناعية. وتعد هذه المواصفات والاشتراطات بمثابة مستويات قياسية لتلوث المياه والتربة والتي ينبغي أن تلتزم بها المشروعات الصناعية. (هلول، 2011، ص45). تتميز العناصر المسببة لتلوث المياه والتربة بإمكانية السيطرة عليها بدرجة أكبر من العناصر المسببة لتلوث الهواء، حيث يمكن القضاء على هذه العناصر من خلال معالجتها بطرق متعددة كيميائية أو غير كيميائية. ولهذا السبب تكون إمكانية وجود مساهمات اجتماعية اختيارية في مجال تلوث المياه والتربة أكبر من فرصة وجود هذه المساهمات في مجال تلوث الهواء. وهنا يتم قياس المساهمات الاجتماعية الموجبة بقيمة التضحيات التي يتحملها المشروع لتحقيق المستويات القياسية أو تحقيق مستويات أفضل منها. أما بالنسبة للمساهمات السالبة فيتم قياسها اعتماداً على أسس تقديرية، بحيث يتم تقدير التكلفة اللازمة لمعالجة المخلفات قبيل التخلص منها.

2.3.3- القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات مجال المساهمات البيئية:

يتطلب القياس النقدي للتأثيرات الاجتماعية لمجال المساهمات البيئية توافر إمكانات مادية قد لا تتوافر للمشاريع التي ترغب في الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، لذلك فإن فرصة الاعتماد على القياس غير النقدي في التطبيق قد تكون أكبر، وقد يتخذ القياس غير النقدي شكل قياس كمي، كتحديد مدى التزام المشروع بالنسب القانونية للمخلفات التي تصدر عن أنشطته، وقد يأخذ هذا القياس شكل غير كمي، كأن يتم الإفصاح عن مدى خطورة الأمراض التي تسببها المخلفات الناتجة عن أنشطة المشروع.

4.3- قياس عمليات مجال المنتج:

يتمثل مجال المنتج في عملية الرقابة على المواصفات القياسية لجودة المنتج، وعملية اختبار أمان استخدامه. وغالباً ما تدور هذه العمليات في نطاق المسؤولية الإجبارية، أي في حدود ما تتطلبه القوانين من إجراءات لحماية المستهلك.

1.4.3- القياس النقدي لتأثيرات المنتج:

يتطلب القياس النقدي لتأثيرات المنتج قياس العناصر التالية

- قياس المساهمات الموجبة:

وهي تلك المساهمات التي تنشأ عن الالتزام بالمواصفات القياسية للجودة واشتراطات أمان الاستخدام. ويتم قياس هذه المساهمات على أساس تكلفة تجنب الضرر والتي تتمثل في إجمالي المبالغ التي يتحملها المشروع لتحقيق المواصفات القياسية وفاء بمسؤوليته الاجتماعية الإجبارية، وما يتحمله من مبالغ إضافية مساهمة منه في تحقيق مواصفات أفضل من المواصفات القياسية امثالاً لمسؤوليته الاجتماعية الاختيارية. وتحدد هذه المبالغ بمقدار تكلفة أجهزة ومعدات الرقابة على الجودة واختبار أمان المنتج ومصاريف تشغيلها وغير ذلك من التكاليف التي يكون الدافع من تحمل المشروع لها توفير الحماية للمستهلك. (حيدر، 2009، ص 191)

- قياس المساهمات السالبة: تنشأ هذه المواصفات نتيجة عدم تنفيذ المشروع للمواصفات القياسية للجودة أو اشتراطات أمان استخدام المنتج أو تنفيذها بصورة جزئية، مما يؤدي إلى عدم قدرة المنتج على إشباع حاجات المستهلك أو إصابة المستهلك بضرر لعدم أمان المنتج. وبسبب صعوبة قياس ما يصيب المستهلك من ضرر بسبب عدم أمان المنتج تعد طريقة تكلفة التصحيح أفضل الطرق المتاحة لتوفير معلومات تعكس نتائج قياس قيمة المساهمات السالبة في مجال المنتج.

2.4.3 - القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات المنتج:

يؤدي القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات المنتج إلى توفير معلومات تعطي دلالة اجتماعية لمساهمات المشروع في هذا المجال أفضل مما يوفره القياس النقدي، خصوصًا بالنسبة للمساهمات السالبة. ومن الأمثلة على القياس غير النقدي (عدد شكاوى العملاء، كمية البضاعة التي تم ارجاعها من العملاء، عدد الحوادث التي نشأت عن استخدام المنتج... إلخ).

4. خاتمة:

من خلال التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بدراسة الجانب المحاسبي للأنشطة الاجتماعية للمؤسسة تم التوصل لبعض النتائج والتوصيات التي نوردتها على النحو التالي:

أولاً: نتائج الدراسة:

- أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت أمرًا حتمياً بسبب العديد من التغيرات التي نشأت في البيئة؛
- المسؤولية الاجتماعية متأصلة في الفكر المحاسبي وتؤكد مبادئه.
- نتج عن انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المطالبة بضرورة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي لها.
- تعتبر مشكلات القياس عقبة بالنسبة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.
- يصعب قياس المنافع الاجتماعية قياساً نقدياً موضوعياً؛ وإن كان من الممكن التعبير عنها كمياً أو وصفيًا وليس نقدياً.
- لا توجد وحدة قياس موحدة للتكاليف والمنافع الاجتماعية.
- توجد صعوبة حقيقية عند تحديد الأنشطة الاجتماعية، وذلك يرجع إلى سببين هما:
 - صعوبة تحديد الأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى طبيعتها المتغيرة.
 - عدم تحديد المسؤول عن وضع الأهداف الاجتماعية.

ثانياً - توصيات الدراسة:

- ضرورة قيام المؤسسات الاقتصادية بالمحاسبة عن الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي لتحقيق القياس والتقييم السليم لأداء الإدارة؛
- عدم الاكتفاء بمجرد التنويه إلى أهمية الدور الاجتماعي لها، بل ينبغي التدخل من قبل الجهات الرقابية المسؤولة لمتابعة قيامها بهذا الدور ومحاسبتها حال ظهور أي تقصير.
- ضرورة إعداد دورات تدريبية للعاملين في مجال المحاسبة للتدريب على إجراءات النظام المحاسبي للأداء الاجتماعي.
- ينبغي على الجهات العلمية والمهنية التعاون للعمل على حل كافة المشكلات التي تواجه محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بكل من القياس والتقارير.
- العمل على وضع معايير موحدة للمحاسبة الاجتماعية؛
- على الجامعات تطوير المناهج الدراسية بحيث تتضمن البعد الاجتماعي للمؤسسة وتشجيع البحث العلمي في مجال المساهمات الاجتماعية من قبل المؤسسات على اختلاف أنواعها.

- 1- Carroll Archie (1991) *The pyramide of corporate social responsibility, Toward the morale management of organizational stake holders*. London: Business Horison pp: 39-48.
- 2-Francoise, G. M., & EILLARD, f. (2004, Mars). Du management environnemental au developpment durable des entreprises. *ADEME france* , pp. 05-05.
- 3- J.J Asongu .(2007) .The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool, . *Journal of Business and Public Policy* ,
- 4-Mook, Q., & Richmond. (2003, novembre). What Counts;Social Accounting for non Profits and Cooperatives. p. 58.
- 5- Rob, G. (2001, januray 10). Thirty Years Of Social Accounting, "Reporting And Auditing":What (If anything) Have Welearnt? pp. 9-12.
- 6-Toms. (2002). Firm Resources,Quality Signals and Environmental Reputation: Some United Kingdom Evidence. *British AccountingReview* , p. 201.
- 7- إبراهيم خليل حيدر. (2009). مشكلات القياس المحاسبي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، صفحة 191.
- 8- إبراهيم عثمان الأميرة، و محمد عباس بدوي. (1992). دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة. عمان: وائل للنشر.
- 9- أرديني طه أحمد حسن. (2006). الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية ، نموذج مقترح . مجلة تنمية الرافدين، صفحة 162.
- 10- الانصاري محمد علي. (2006). التلوث البيئي مخاطر عصرية واستجابة علمية (المجلد طبعة أولى). الرياض: دار الهجرة النشر.
- 11- المشهداني سناء أحمد. (2003). الافصاح عن الالتزامات الاجتماعية في التقارير المالية في ظل القاعدة المحاسبية العراقية رقم 6، بالتطبيق في شركة مصافي الوسط . الإدارة والاقتصاد. بغداد: غير منشورة.
- 12- الوليد بشار يزيد. (2009). إدارة الحديثة للموارد البشرية (المجلد طبعة أولى). عمان، الأردن: دار الولاية.
- 13- بزماوي محمد حسام. (2002). القياس والافصاح للأداء الاجتماعية في المنشآت الصناعية. كلية الاقتصاد، المحاسبة. حلب: غير منشورة.
- 14- سعيد محمد نعيمات، و فارس جميل حسين. (2011). دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية. مجلة كلية بغداد ، صفحة 318.
- 15- طارق محمد حسنين. (ماي، 2000). تحليل وتحميل تكاليف الأنشطة البيئية في ضوء مدخل محاسبة التكلفة على أساس النشاط. مجلة التكاليف ، صفحة 13.
- 16- طاهر الغالي. (2004). الأداء الاجتماعي الداخلي وعلاقته بدوران العمل، دراسة ميدانية في شركة نفط الجنوب والشركة العامة للحديد والصلب في العراق. أبحاث اليرموك ، المجلد 20 العدد الاول، صفحة 105.
- 17- عادل بجلول. (2011). الافصاح المحاسبي عن الاداء البيئي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، صفحة 45.
- 18- عودة اياذ محمد. (2008). قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية دراسة ميدانية تطبيقية على فنادق ذات فئات خمس نجوم في الاردن، ماجستير المحاسبة مسار الشامل، جامعة الشرق الاوسط للدراسات ال. جامعة الشرق الاوسط. عمان: غير منشورة.
- 19- محمد مطر، و موسى السويطي. (2008). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح. عمان، الأردن: دار وائل للنشر التوزيع.
- 20- محمد مطلق العتيبي. (2009). القياس والافصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في القطاع المصرفي. كلية الاقتصاد ، المحاسبة. سوريا: غير منشورة.
- 21- مرسي جمال الدين محمد، و أبوبكر مصطفى محمود. (2010). دليل فن خدمة العملاء ومهارات البيع. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 22- نعمة عباس الخفاجي، و طاهر محسن الغالي. (2008). قراءات في الفكر الاداري المعاصر. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 23- نحال لمغربل، و ياسمين فؤاد. (2008). المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر. مصر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.